

بلاغ لعموم مناضلي ومنخرطي النقابة الوطنية للتعليم

تداول اعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم البلاغ الصادر عما يسمى "المكتب المركزي" عن اجتماع في الرباط يوم 3 نونبر الجاري، واطلع على جديد الترهات والمتمثلة في قرار "طررد" جميع اعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

ويود في هذا السياق تقديم التوضيحات الآتية:

- مرة أخرى يعبر العزوزي ومن معه من خلال هذه الترهات، عن جهلهم التام بالقانون الأساسي للفيدرالية الديمقراطية للشغل، الذي يؤكد بوضوح على استقلالية النقابات الأعضاء وعدم أحقية الجهاز المركزي في التدخل في شؤونها التنظيمية والمالية.

- إن العزوزي لم تعد له الصفة للحديث باسم المنظمة الفيدرالية الديمقراطية للشغل بعد إقالته من طرف أغلبية أعضاء المجلس الوطني للمركزية المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2014. وقانونيا بعد انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للمركزية المنعقد يومي 19 و 20 يوليوز 2014. وانتخاب مجلس وطني جديد وانتخاب الأخ عبد الحميد فاتحي كاتباً عاماً والذي حصل على وصل الإيداع بهذه الصفة وبالتالي فالمدعو العزوزي منتحل منذ نهاية شهر يوليوز 2014 لصفة ليست له وأن الاجتماعات التي يعقدها مع مجموعته غير قانونية وقراراتها باطلة.

إن النقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل قد عقدت مؤتمرها الوطني العاشر (المؤتمر أعلى هيئة تفريرية) أيام 22 و 23 و 24 فبراير 2013 بمراكش شارك فيه المدعو العزوزي وعرف نجاحا كبيرا كما صادق المؤتمر على تعديلات القانون الأساسي وانتخب أجهزة المنظمة بشكل ديموقراطي ولم يتم تقديم أي طعن لا من طرف العزوزي ولا من طرف غيره من المتأمرين حاليا على هذه النقابة.

حسب القانون الأساسي للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل (المادة 15) ف'ن المجلس الوطني هو الذي له صلاحية إقالة المكتب الوطني وليس أية جهة أخرى فاقدة للشرعية الديمقراطية والقانونية.

- أن المدعو العزوزي والشردمة الموالية له من القطاع لم تعد لهم اية علاقة بالنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل بعد اتخاذ القرارات التأديبية في حقهم كما ان محاولتهم انتحال صفة الحديث باسم النقابة فشلت على مستوى الوزارة والأكاديميات والنيابات .

ان محاولة العزوزي ومجموعته عقد مؤتمر وهمي خرق قانوني لأن صلاحية الدعوة للمؤتمر موكولة للمجلس الوطني المنتخب من المؤتمر الوطني العاشر حسب المادة 14 من القانون الأساسي وهي محاولة مصيرها الفشل بكل تأكيد.

- إن القرار الذي أعلن عنه العزوزي ومجموعته ما هو إلا محاولة بئيسة للتشويش على النقابة الوطنية للتعليم ومؤسساتها القوية المنبثقة عن المؤتمر الأخير لسنة 2013 وقراراتها النضالية الأخيرة،

- إن المكتب الوطني والمجلس الوطني وكافة مناضلي ومنخرطي النقابة الوطنية للتعليم سيتصدون بحزم بكل الوسائل لهذا الهديان البيروقراطي، المدعوم من جهات حكومية وأخرى غير حكومية، والذي يصر على فرض نفسه على كافة الفيدراليين ضدا على إرادتهم .

- إن النقابة الوطنية للتعليم ستبقى دائما كما كانت عصية في تاريخها القريب والبعيد على كل الممارسات البيروقراطية من أي جهة كانت، وستبقى وفية لرموزها وتراثها النضالي والتنظيمي.

البيضاء، في: 06 نونبر 2014

